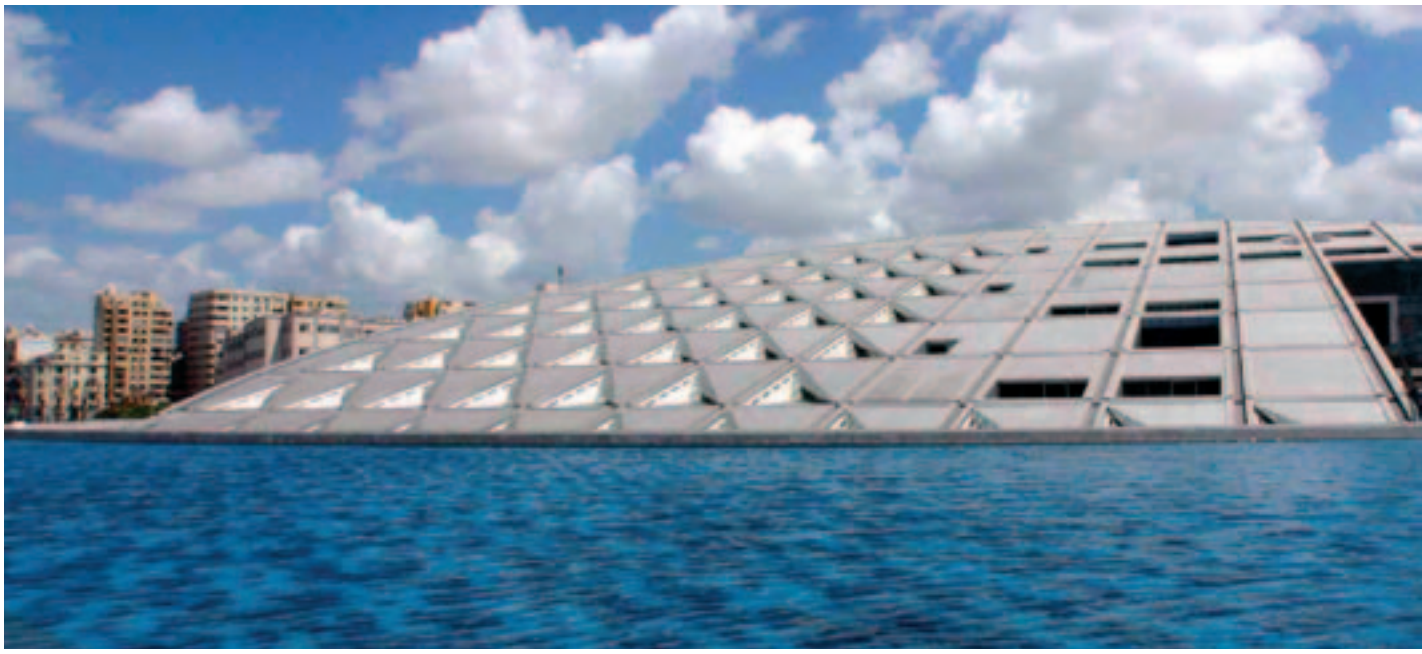

الاتحاد من أجل المتوسّط
دور البنك الأوروبي للاستثمار ورؤيته

يعتبر البنك الأوروبي للاستثمار BEI الشريك المالي الأساسي لمنطقة المتوسّط بتوظيف فاق 10 مليار يورو منذ 2002. وتمثّل آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة (الفيميب FEMIP) الذّراع المالي للبنك في المنطقة.

في أكتوبر/تشرين الأول 2008 وقع تكليف البنك من قبل وزراء المالية لبلدان المنطقة الأورومتوسطية المجتمعين ببروكسيل بدعم ثلاثة مبادرات ذات أولوية في نظر الاتحاد من أجل المتوسّط. واليوم، بعد مرور سنتين على قمة باريس، يقدّم البنك الأوروبي للاستثمار الخطوط الكبرى لنشاطه في خدمة هذه الشراكة المتجدّدة.

بنك
الاستثمار
الأوروبي

من أجل منطق عمل ومبادرة في المتوسّط

"لتضعوا دوما أنفسكم في منطق عمل ومبادرة" : هذه العبارة كثيرا ما أردّدها على فرق آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة (الفيميب)، إشارة إلى مسؤولية جميع العاملين في إنجاح المبادرات المتعدّدة بالتعاون مع شركائنا، وهي مبادرات تخدم في نسبة 80% منها وبشكل مباشر أهداف الاتحاد من أجل المتوسّط. فضلا عمّا تتميّز به من طموح وما تتضمّنه من تحدّ. فهي طموحة لأنّها تسهم في الالتقاء الضروري بين ضفّتي المتوسّط بفضل الاستثمارات الهامّة والمتنامية لآلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة - وقد قاربت الاستثمارات 1,6 مليار يورو سنة 2009، وهو مبلغ قياسي يتعيّن الحفاظ عليه وربّما تجاوزه سنة 2010. وهي أيضا تحدٍّ متواصل إذ إن نقدّم مساهمتنا المالية والعملية والتقنية لفائدة شركائنا في القطاعين العامّ والخاصّ فمهمّة تحقيق التغيير والتحديث من أجل اكتساب هويّة إقليمية تعود، بالدّرجة الأولى، إلى الدّول ذاتها.

وقد توصّلت آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة، عن طريق القروض، والمساهمة في الرساميل، ووضع الدّراسات، وتقديم المساعدة التقنية، أن ترتقي إلى مرتبة الشريك الموثوق به وأن تبرهن على قدرتها على العمل في خدمة بلدان المتوسط وفق ما ينشده الاتحاد الأوروبي. وسنسعى فيما يلي إلى بيان الجهود المبذولة في مجال أولويات «الفيميب» المتمثّلة في مكافحة تلوّث البحر المتوسّط، والخطّة الشمسية المتوسطية، والطرقات السريعة البحرية والبرية، والمبادرة المتوسطية لتنمية الشركات.

كثيرا ما وقع تداول الفكرة التي مفادها إنّ أوروبا قد شَيّدَتْ تدريجيا السّلام والرّخاء باعتمادها، بادئا، التعاون التقني والاقتصادي في إطار المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ ثمّ ضمن السوق المشتركة، وتستطيع منطقة الحوض المتوسّط أن تستلهم من هذه المسيرة الطويلة لأوروبا ما يمكّنُها من بناء الاتحاد من أجل المتوسّط على طريقتها الخاصّة وبمساندة من أوروبا. و تتمتّع منطقة الحوض المتوسّط بأفضلية تواجد آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة كأداة تمويل هامّ لم تُتَح سابقا لأوروبا إذلم ينشأ البنك الأوروبي للاستثمار سوى مع معاهدة روما. فهذه القدرة على توفير الوسائل المالية والمساعدة الفنية الملائمة للمشاريع الوطنية والإقليمية، إضافة إلى مساعي التنسيق بين جميع الشركاء، تمثّل قيمة مضافة لا مثيل لها وقابلة للتطوير وفق التوجهات التي سيرسمها الاتحاد الأوربي لنشاطه الخارجي في المستقبل القريب.

وإنّ آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة تعلن عن استعدادها التامّ، أكثر من أي وقت مضى، على العمل في خدمة التوجهات الكبرى والطموحة التي ستقرّر في شأن الاتحاد من أجل المتوسّط في الأشهر القريبة القادمة.

فيليب دي فونتان فيف
نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار مسؤول عن آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة

آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة في خدمة الاتحاد من أجل المتوسّط: رؤية شاملة

بمناسبة الاجتماع الوزاري المشترك بين مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية (إيكوفين Ecofin) وآلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP المنعقد بعد قمّة باريس في 7 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2008 بلكسمبورغ، أشاد وزراء المالية لبلدان الشراكة الأورومتوسطية بالدّور النّشيط للبنك في دعم المبادرات الثلاث من أصل الستة المدرجة ضمن أولويات الاتحاد من أجل المتوسّط والمتمثلة في مكافحة تلوّث البحر المتوسط، والخطة الشمسية المتوسطية، والطرقات السريعة البحرية والبرية . كما إنّ البنك الأوروبي للاستثمار يدعم أيضا، من خلال صندوق أرصدة الودائع التابع له، المبادرة المتوسطية للنهوض بالشركات الاقتصادية بصفتها مشروعا آخر ذا أولوية لدى الاتحاد من أجل المتوسّط.

سرعان ما خوّل دعم آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة لمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط إلى ركيزة من ركائز نشاط البنك الأوروبي للاستثمار في بلدان الشراكة المتوسطية [1]. في 2009 استأثرت التمويلات الممنوحة للقطاعات ذات الأولوية للاتحاد من أجل المتوسط بنسبة 80% من إجمالي التمويل في المنطقة. وهي القطاعات التي حددها بيان باريس في يوليو/تموز 2008 ووردت في ملخّص اجتماع وزراء الخارجية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 بمرسيليا. وكان من بين المشاريع التي مولتها آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة مشروع تطهير بلبنان (70 مليون يورو) وبعث مزرعة الرياح لتوليد الكهرباء بجبل الزيت بمصر (50 مليون يورو)، وتوسيع الطريق البرية السريعة بين الرّباط والدّار البيضاء (225 مليون يورو)، وأوّل صندوق لرأس مال المخاطر لدعم الشركات الخاصّة الفلسطينية (5 مليون يورو).

وكما سنرى لاحقا، فإنّ مبادرة حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوّث عرفت تقدّما ملموسا تمثّل في ضبط قائمة بـ 78 مشروعا ذا أولوية ووضع آلية من شأنها مساعدة الباعثين على تصوّر مشاريع قابلة للحياة من الوجهتين المالية والفنية وبالتالي "مقبولة بنكيا". كما اتبعت آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة نفس المنهجية بالنسبة للخطة الشمسية حيث حدّدت مشاريع لتوليد الطاقة القابلة للتجدّد في المنطقة. وهي تعمل حاليا على ضبط مواصفات التركيبة المالية لمشروع نموذجي من الحجم الكبير في المغرب. كما تعمل بالتعاون مع شركاء آخرين على رصد المشاريع ذات الأولوية في مجال الطرقات السريعة البحرية والبرّية. وأخيرا فإنّ آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة قد وضعت دراسة بهدف الإسهام في ضبط كرّاس الشروط المتعلّق بمبادرة تطوير الشركات فضلا عن إسهامها في تنشيط التفكير بين الممولين في مجال النمو الحضري بهدف ضبط مقاييس النّظر في عدد من مشاريع التهيئة الحضرية المستدمة.

ولأجل بلوغ أهدافها تعتمد آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة على جميع أصناف الأدوات المالية وغير المالية المتاحة من قروض ومساهمات في التمويلات الذاتية أو تقديمها بالكامل، ومساعدة فنية ودراسات قطاعية للمراحل التمهيدية للمشاريع. كما تعتمد على الشراكة الوثيقة مع المفوضية الأوروبية وغيرها من المؤسسات الدولية للتمويل وكذلك على علاقة الثقة التي تقيمها مع الدّول الأعضاء والدّول الشريكة. ويمثّل صندوق أرصدة الودائع التابع للفيميب ، في هذا الإطار، قيمة إضافية بالغة الأهمية لما يوفّره من مرونة أكبر لأنشطة البنك في المنطقة، وللدّور الذي يلعبه في توليد الأفكار وتمويل أطر التفكير قصد فتح سبل جديدة في الملاءمة والتوفيق بين آلية الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية وأهداف الاتحاد من أجل المتوسّط.

وستواصل آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة، طبقا لأهداف خطتها العملية، تمويل المشاريع ذات الأولوية في نظر الاتحاد من أجل المتوسّط كما ستدعّم التزامها في المستوى السياسي من خلال التعاون الوثيق مع أمانة الاتحاد ببرشلونة حيث ستُلحق بها عونين تابعين للبنك الأوروبي للاستثمار. وستكون مهمة البنك الرئيسية تقييم "القابلية البنكية" لمشاريع الاتحاد من أجل المتوسّط وتأمين التنسيق بين المؤسسات الثنائية والمتعدّدة الأطراف في المنطقة.

توزيع التمويلات لسنة 2009 من قبل آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة حسب القطاعات ووفق أولويات الاتحاد من أجل المتوسّط

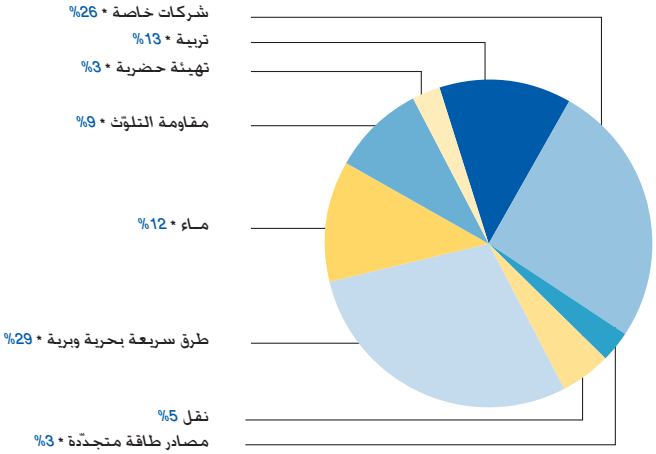

تشير علامة النجمة * إلى أصناف المشاريع ذات الأولوية لدى الاتحاد من أجل المتوسّط.

1 - الجزائر، مصر، غزّة والضفة الغربية، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا ، تونس.

مكافحة تلوث البحر المتوسّط

تهدف هذه المبادرة البالغة الأهمية في نظر الاتحاد من أجل المتوسّط إلى مكافحة المصادر الرئيسية لتلوّث البحر المتوسّط بداية من الآن إلى حدّ 2020. وقد بدأت النتائج الأولية تظهر بعد سنة واحدة من انطلاق "آلية تحضير وتشغيل مشاريع برنامج الاستثمار للقضاء على مصادر تلوّث البحر المتوسّط" التي يقودها البنك الأوروبي للاستثمار.

وتندرج مبادرة "مكافحة تلوّث المتوسط" ضمن إستراتيجية "أفق 2020" التي تحظى منذ سنوات عديدة بدعم وثيق من قبل المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار. أمّا عن هدفها الأساسي فيتمثّل في الحدّ من مستوى التلوّث في البحر المتوسّط وتحديد مصادر التلوّث الأساسية ومعالجتها إلى حدود 2020. والواقع إنّ المياه المستعملة والنفايات البلدية والإصدارات الصناعية تتسبّب في نسبة 80% من تلوّث المتوسّط.

تحظى "آلية تحضير وإطلاق مشاريع برنامج الاستثمار للقضاء على مصادر تلوّث البحر المتوسّط" بتمويل إجمالي يبلغ 6,2 مليون يورو كأرصدة مودعة من قبل المفوضية الأوروبية تحت تصرّف البنك الأوروبي للاستثمار. وهو مشروع يجسّد الإستراتيجية الانتقائية التي انتهجها البنك في اختيار المشاريع "المقبولة بنكيا" والكفيلة بالاستجابة لكبرى المشاكل البيئية في المنطقة. وتهدف هذه الإستراتيجية الهيكلية والإقليمية إلى اختيار المشاريع استنادا إلى مقاييس "القابلية البنكية" كعنصر أساسي لبلوغ الهدف من الحدّ من تلوّث البحر المتوسط في أفق 2020.

تشتمل قائمة مشاريع إستراتيجية "أفق 2020" على 78 مشروع إلى حدّ اليوم بتكلفة جملية ناهزت5,7 مليار يورو. وأكثر من نصف هذه المشاريع حاصل على التمويل. أمّا بالنسبة للمشاريع التي لم تحصل بعدُ على تمويل فقد اختار البنك الأوروبي للاستثمار تسعة منها بمبلغ إجمالي قيمته 1,2 مليار يورو بهدف دراستها وإمكانية تمويلها في ما بين 2010-2013.

يسعى البنك إلى تطوير سياسة إرادية حثيثة في مساندة مبادرة الحدّ من التلوّث ذات الأولوية. ففي سنة 2009 تمّ توفير 140 مليون يورو بعنوان مكافحة تلوّث البحر المتوسّط لتمويل مشروع تطهيرٍ بلبنان وكذلك تحسين شبكة التطهير والتزوّد بالماء الصّالح للشّراب بمصر التي سينتفع منها 4 مليون شخص.

إلى جانب ذلك تتسم أنشطة البنك في المنطقة بتدعيم التعاون مع مؤسسات مالية أخرى وبدرجة أولى مع الشركاء الأوروبيين مثل المفوضية الأوروبية، والوكالة الفرنسية للتنمية AFD والمجموعة الألمانية "بنكن غروبKfW " وغيرها من الوكالات الأوروبية حسب الاقتضاء، وكذلك البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية. هذا وتعمل المجموعة الفرعية لتنفيذ إستراتيجية "أفق 2020"، تحت رئاسة البنك الأوروبي للاستثمار، على إرساء التعاون الوثيق مع سائر المؤسسات المالية كما تسعى إلى تبادل المعلومات حول مشاريع التمويل ذات الأولوية واختيار فرص التمويل الممكنة.

الطاقات المتجدّدة أو البديلة : الخطّة الشمسية المتوسطية

تعدّ "الخطّة الشمسية المتوسطية" أحد مشاريع "الاتحاد من أجل المتوسط" الريادية، وتهدف إلى الاستثمار في الإمكانيات الهائلة التي يزخر بها المتوسّط في مجال الطاقة المتجدّدة. ويسعى البنك الأوروبي للاستثمار إلى مرافقة هذا المشروع الطّموح بالتفكير ودراسة الآليات المالية المطلوب وضعها في هذا الغرض إلى جانب دعم المشاريع النموذجية.

تهدف الخطة الشمسية إلى تمكين منطقة المتوسط من قدرة إضافية بـ 20 جيغاوايت من الطاقات المتجدّدة (خاصّة منها الشّمسية والريحية) في أفق 2020 بما يسمح بتلبية الطلب المتزايد في استهلاك الطاقة والحدّ من الانبعاثات الغازية الدّفيئة إذ من المتوقع أن تشهد بلدان جنوب المتوسط وشرقه ضغطا بالغ الأهمية في مجال حاجتها إلى الطاقة حيث سترتفع نسبة الطلب على الطّاقة في غضون 2025 إلى أربعة أضعاف نسبة طلب الدول الأوروبية.

هذه الخطة تمّ بعثها في قمّة باريس حول المتوسط المنعقدة في يوليو/تموز 2008 , وحظيت بقبول كبير تجسّد في التعبئة غير المسبوقة للقطاع الخاصّ من خلال المنتديات. وفي تبنّي الخطة من قبل دوائر البلدان الشريكة مثل المغرب وتونس ومصر حيث تمّ وضع خطة عمل لتطوير الطاقات المتجدّدة على المستوى الوطني. ومن المنتظر أن ترفق هذه الديناميكية ببعث مسالك صناعية جديدة تعتمد التكنولوجيا المتقدّمة، وأن تسهم في بعث مواطن الشغل ونقل التكنولوجيات والمهارات. وتجاوزا لأهمية الجانب البيئي وتطوير مصادر الطاقة النظيفة فإنّ الخطة الشمسية مدعوة إلى لعب دور الرافعة الاقتصادية والحثّ على التنمية ومساعدة أطراف المنطقة المتوسطية على الاندماج الاقتصادي.

كما إنّ آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة قد شرعت في ممارسة صلوحياتها في هذا المجال من خلال التدخّل في محورين اثنين. يتمثّل الأوّل في تمويل المراحل التمهيدية للمشاريع عن طريق صندوق أرصدة الودائع التابع للفيميب بوضع دراسة حول "الخطة الشمسية" تهدف إلى إحصاء المشاريع في المنطقة وتقييم درجة تقدّمها التقني والمالي[2]. وهي دراسة من شأنها الإسهام في ضبط خطة استثمار لتمويل الطاقات المتجدّدة في المتوسّط طبقا لطلب وزراء الصناعة لبلدان المنطقة الأورومتوسطية المجتمعين بمدينة نيس في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. كما تقوم آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة بنقل المعارف والتجارب المتميزة بالكفاءة والفعالية في مجال الطاقة المتجدّدة بالمنطقة. وقد وضعت في هذا الإطار، مشروعا حول كفاءة الطاقات البديلة يشتمل على حزمة اختبارات وفحوص لكفاءة الطاقات المتجدّدة بالمغرب " Audit Optim".

وعمليا فإنّ آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة تموّل مشاريع في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة كما هو الشأن بالنسبة للدّعم المقدّم إلى أوّل مشروع منجز من قبل الوكالة المغربية للطاقة الشمسية ضمن الخطة الشمسية المغربية والمتمثّل في بناء وحدة طاقة شمسية بقدرة 500 ميغاواط بورزازات. هذه العملية هي الأولى من نوعها في إطار الخطة الشمسية المتوسطية وستنجز بالتشاور بين المفوضية الأوروبية ووكالات التنمية الناشطة بالمنطقة كالوكالة الفرنسية للتنمية AFD والمجموعة الألمانية "بنكن غروبKfW " والبنك العالمي. وعلاوة على ذلك توجد العديد من المشاريع الأخرى قيد الدّرس في كلّ من مصر، وإسرائيل، والأردن، وتونس.

2 - يمكن الاطلاع على هذه الدراسة على موقع البنك الأوروبي للاستثمار : www.eib.org/femip

الطرقات السريعة البحرية والبرية

إنّ إقامة شبكة نقل مندمجة وفعّالة يمثّل شرطا ضروريا للنموّ الاقتصادي المستدام في منطقة المتوسّط. فتمديد الشبكات العابرة للحدود الأوروبية وتدعيم شبكات النقل في بلدان جنوب المتوسّط كفيل بتدعيم وتطوير التبادل سواء باتجاه الاتحاد الأوروبي أو بين بلدان المتوسّط وهو ما يفسّر جدولة تنمية الطرقات السريعة البحرية والبرية ضمن المبادرات الستّ ذات الأولوية من قبل الاتحاد من أجل المتوسط في يوليو / تموز 2008.

تهدف مبادرة "الطرقات السريعة البحرية والبرية" إلى تسهيل حركة البضائع والأشخاص عبر البحر والبرّ بالعمل على إدماج منظومات النقل سواء بين الضفتين أو فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة ذاتها. ويتمثّل هذا المشروع في الربط بين الميناءات. وبعث طرقات ساحلية برية سريعة. وتحديث السكك الحديدية الرابطة بين البلدان المغاربية إضافة إلى العناية الخاصة بالتعاون الأمني والسلامة في أفق الاندماج الاقتصادي للمنطقة.

استندت هذه المبادرة إلى أشغال الملتقى الأورومتوسطي حول النقل المنعقد سنة 2005، وهو ملتقى انتظم حول مجموعات عمل تشتغل على مواضيع متنوّعة. وجمع بين البلدان المتوسطية الشريكة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية. و إنّ البنك الأوروبي للاستثمار عضو في ورشة البنية التحتية والمسائل التنظيمية الهادفة إلى بعث شبكة نقل عابرة للمتوسّط. وجرد قائمة مشاريع ذات الأولوية لصالح المنطقة. والبحث على تمويلات للغرض. ويتمثّل دور البنك أساسا في توفير المساعدة الفنية لتحضير عدد من المشاريع مثل مشروع السكة الحديدية الرابطة بين دمشق وعمّان. ومشروع منصّة الخدمات اللّوجستية بمدينة حمص في سوريا.

وقد بلغت التمويلات المرصودة من قبل آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة فيما بين 2002 و2009 مبلغ 2,3 مليار يورو خصصت نسبة 85% منها لبناء طرقات وللنقل البحري والحديدي. وفي سنة 2010 قدّم البنك الأوروبي للاستثمار 50 مليون يورو لفائدة صندوق البنية التحتية المتوسطية (أنفراماد InfraMed) بصفتها أوّل أداة تمويل يضعها الاتحاد من أجل المتوسّط. وقد أنشأ هذا الصندوق بالتعاون مع مؤسسات مالية من شمال المتوسط وجنوبه بهدف الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الحضرية (العمرانية) والنّقل والطّاقة.

كما إنّ البنك الأوروبي للاستثمار يساهم في مجال السلامة المرورية ضمن مبادرة الطرقات السريعة البحرية والبرية. فهو من ضمن الموقعين على البيان الذي يحدّد الخطوط العريضة التي التزمت بنوك التنمية المتعدّدة الأطراف انتهاجها لضمان السلامة المرورية. وفي هذا الإطار ساهم البنك الأوروبي للاستثمار في وضع برنامج السلامة المرورية بالبلاد التونسية.

وأخيرا فإنّ آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة تعمل على دعم تطوير مفهوم شبكة المنصات اللّوجستية الأورو متوسطية (LOGISMED) وهو مشروع يتمثّل في إنشاء منصات لوجيستية قادرة على توفير الخدمات في مستوى كامل حلقات السلسلة اللّوجستية بما في ذلك الخدمات الإدارية والتدريب. وقد موّلت آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة دراسة تُعنى بإنشاء شبكة قاعدية من المنصات المنمّطة تضبط المواصفات المشتركة والممكنة التي ستقوم عليها أوّل شبكة منصات لوجيستية أورومتوسطية بغاية التوصّل إلى وضع منظومة مقاييس موحّدة.[3]

3 - يمكن الاطلاع على هذه الدراسة على موقع البنك الأوروبي للاستثمار

الشركات الخاصة الصغرى والمتوسطة، رافعة النمو الاقتصادي في المتوسّط

تُعدّ المؤسسات أو الشركات الخاصة الصغرى والمتوسّطة (PME) أحد المحرّكات الأساسية في تنمية بلدان المتوسّط. ففي ظلّ مناخ عالمي متحوّل ومتسم بتغيّرات متواصلة وضغوط تنافسية مطّردة تلعب المؤسسات الصغرى والمتوسطة دورا مصيريا في بعث مواطن الشغل وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

تعتبر "المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات IMDE" من المبادرات التي تحظى بالأولوية من قبل الاتحاد من أجل المتوسّط بهدف تشجيع تطوير روح المبادرة والسعي إلى تحقيق النموّ الاقتصادي القابل للحياة والمستدام في حوض المتوسّط. ويتمثّل الغرض من "المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات IMDE"، كما ورد في قمّة باريس المنعقدة في يوليو / تموز 2008، في "توفير المساعدة للكيانات الموجودة في البلدان الشريكة التي تقدّم الدعم للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقييم حاجاتها، وتحديد الحلول الإستراتيجية وتوفير الموارد الضرورية لهذه الكيانات على شكل معونة تقنية وأدوات مالية".

وتقوم هذه المبادرة على مبدأ تقديم قيمة مضافة، وتوجيه نشاط المؤسسة نحو السوق، والمسؤولية المشتركة، ضمانا للتكامل مع الأدوات المالية المتاحة.

وقد قامت آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة تحت إشراف صندوق أرصدة الودائع بتمويل دراسة حول المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات IMDE وتمّ عرض الدراسة على أنظار وزراء المالية لبلدان المنطقة الأورومتوسطية بمناسبة الاجتماع الوزاري المنعقد ببروكسيل في مايو/ أيار2010 بالاشتراك بين آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة ومجلس الشؤون الاقتصادية والمالية ECOFIN الخاص بالاتحاد من أجل المتوسّط. وتبعا للمساندة التي حظيت بها الدّراسة في الاجتماع الوزاري سيسعى البنك الأوروبي للاستثمار إلى تقديم مقترحات فنية من أجل تكريس الوجود العملي والفعلي للمبادرة المتوسطية لتنمية الشركات IMDE ومن خلال التنسيق مع كلّ من الفيميب والمفوضية الأوروبية والأطراف المعنية اعتمادا على تجربة البنك الواسعة في مجال تمويل الشركات الصغرى والمتوسّطة.

وفعليا فقد وضعت آلية التسهيلات الأورومتوسطية من أجل الاستثمار والشراكة على ذمّة الشركات الصغرى والمتوسّطة 6,1 مليار يورو فيما بين أكتوبر/ تشرين الأوّل 2002 وديسمبر/كانون الأوّل 2009 بفضل تعاونها النشيط مع حوالي مائة مؤسسة مصرفية وأربعين صندوق استثمار، معتمدة في ذلك آليتين للتمويل هما خطوط الائتمان (القروض) من جهة، وعمليات التوظيف في الرأسمال (المساهمة في الرأسمال) من جهة أخرى.

فخطوط الائتمان المرصودة تمكّن، بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية الوسيطة، من التفويت في موجودات البنك الأوروبي للاستثمار لفائدة الشركات الخاصة الصغرى من قطاعات مختلفة كالصناعة والصناعة الغذائية والصحّة والتربية والسياحة والتكنولوجيات المتقدّمة. وقد قدمت آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة قروضا بقيمة 1,4 مليار يورو بعنوان تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في بلدان المتوسّط كما بادرت بتوظيفات في الرأسمال في شكل مساهمات في التمويل الذاتي أو توفير للتمويل الذاتي بالكامل. وقد بلغت حقيبة استثمارات الفيميب 500 مليون يورو موزّعة على 39 صندوق استثمار و26 استثمار مباشر و474 استثمار مشترك مع وسطاء ماليين محليين إضافة إلى 27 مليون يورو قدمتها الفيميب كمساعدة في تطوير التمويلات الصغرى في منطقة المتوسّط.

بنك
الاستثمار
الأوروبي

EUROMED

Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership

البنك الأوروبي للاستثمار BEI
هو بنك الاتحاد الأوروبي. تتكون الأطراف المساهمة فيه من الدول السبعة والعشرين (27) الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يبلغ رأسماله المكتتب 4232, مليار يورو، وهو متحصل على درجة الملاءة أو الجدارة AAA .
يغطي نشاط البنك كامل فضاء الاتحاد الأوروبي وخارجه. تصرف أغلب قروضه داخل الدول الأعضاء لإسناد سياسات النمو والاندماج. أما خارج الاتحاد الأوروبي فهو يدعم المشاريع التي تساهم في التطور الاقتصادي لبلدان الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
تعد آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة (الفيميب FEMIP)الذراع المالي للبنك الأوروبي للاستثمار في حوض المتوسط. وهي تضطلع، في إطار سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، بمهمة دعم التنمية الاقتصادية والمالية للبلدان المتوسطية الشريكة.

اتصالات عملية

كلوديو كورتيزي
المدير العام المساعد
إدارة العمليات خارج الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشّحة
(+352) 43 79 - 86836
c.cortese@bei.org

يووانيس كالتزاس
وحدة الشؤون المؤسساتية والسياسة العامّة
قسم بلدان الجوار والشراكة مع أوروبا
(+352) 43 79 - 86425
i.kaltsas@bei.org

المكاتب الخارجية في
بلدان الشراكة المتوسطية

مصر : جاين ماك فيرسون
6 شارع بولس حنا – الدقي 12311 الجيزة
(+20-2) 336 65 83
j.macpherson@bei.org

المغرب : قيدو برودوم
مركز الأعمال بحي الرياض، الجناح الجنوبي
عمارة S3، الطابق الرابع
شارع الرياض - الرباط
(+212) 37 56 54 60
g.prudhomme@bei.org

تونس : روبرت فاج
70 شارع محمد الخامس
تونس 1002
(+216) 71 28 02 22
r.feige@bei.org

معلومات عامة واتصال مع الصحافة

آن سيسيل اوغان
(+352) 43 79 - 83330
(+352) 43 79 - 61000
a.auguin@bei.org

البنك الأوروبي للاستثمار
100 شارع كونراد آدنهاور -
L-2950 لكسمبورغ
(+352) 43 79 - 1
(+352) 43 77 04
www.eib.org/femip – info@bei.org

ISBN 978-92-861-1283-6

© EIB - 12/2010 - QH-30-10-576-AR-C © EIB GraphicTeam